الأمم المتحدة

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ٤٧ (A/60/47)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ٤٧ (A/60/47)

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٦	٤
ثانيا - الدورة الستون للجمعية العامة	٧-٨	٤
ثالثا - أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية في أثناء الدورة الستين للجمعية العامة	٩-١٦	٥
ألف - المسائل التنظيمية	٩-١٠	٥
باء - اجتماعات الفريق العامل ومشاوراته غير الرسمية	١١-١٥	٥
جيم - اعتماد تقرير الفريق العامل	١٦	٦
رابعا - التوصيات	١٧	٦
المرفقات		
الأول - مقدمة أدلى بها أحد نائبي رئيس الفريق العامل		٨
الثاني - ملاحظات ختامية لنائبي الرئيس		١٢

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس.

٢ – وبدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن مداولاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقدم الفريق العامل تقارير عن سير عمله إلى الجمعية العامة في دوراتها من الثامنة والأربعين إلى التاسعة والخمسين. وقامت الجمعية العامة أيضا، في تلك الدورات، بتمديد ولاية الفريق العامل.

٣ – وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٠/٥٣ بشأن بنود جدول أعمال الفريق العامل، المعنون ”الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن“.

٤ – وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قرر رؤساء الدول والحكومات، بالنسبة للمداولات الجارية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، المرفق، الفقرة ٣٠).

٥ – وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن وأوصوا بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله (انظر الفقرتين ١٥٣ و ١٥٤ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

٦ – وفي أعقاب مداولات الفريق العامل، قررت الجمعية العامة، في مقررها ٥٦٦/٥٩، أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله وأن يقدم إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الستين تقريرا يضمنه كل ما يُتفق عليه من توصيات. ويقدم هذا التقرير عملاً بذلك المقرر.

ثانيا – الدورة الستون للجمعية العامة

٧ – لم تنفك مسألة إصلاح مجلس الأمن تمثل إحدى المسائل التي يجري تناولها في المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة. وقد أعرب العديد من رؤساء الدول والحكومات وممثلون آخرون رفيعو المستوى للدول الأعضاء عن آراء حكوماتهم بشأن هذه المسألة في أثناء مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ وفي

المناقشة العامة المعقودة في الدورة الستين للجمعية العامة في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٨ - وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن آرائها بشأن إصلاح مجلس الأمن حين نظرت الجمعية العامة في البند المعنون ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن'' (البند ١١٧) في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر A/60/PV.47-50) وفي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر A/60/PV.94-96).

ثالثا - أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية في أثناء الدورة الستين للجمعية العامة

ألف - المسائل التنظيمية

٩ - تولى رئيس الجمعية العامة يان إلياسون (السويد) رئاسة الفريق العامل. وتولى السفيران بوليت بيثيل (جزر البهاما) وفرانسيسكوس أنطونيوس ماريا ماجور (هولندا) منصبي نواب الرئيس.

١٠ - وأثناء غياب الرئيس، يتولى أحد النائبين رئاسة اجتماعات الفريق العامل.

باء - اجتماعات الفريق العامل ومشاوراته غير الرسمية

١١ - أقر الفريق العامل في اجتماعه الأول المعقود في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ تعيين نائبي الرئيس.

١٢ - وفي الاجتماع ذاته، قام أحد نائبي الرئيس بإحاطة الفريق العامل علما بالمشاورات غير الرسمية التي جرت مع مختلف الوفود (انظر المرفق الأول).

١٣ - وفي الاجتماع ذاته أيضا، أجري الفريق العامل تبادلا عاما للآراء.

١٤ - وفي الاجتماع الثاني المعقود في ٢٠ نيسان/أبريل، أنهى الفريق العامل التبادل العام للآراء واستمع إلى ملاحظات ختامية أدلى بها أحد نائبي الرئيس (انظر المرفق الثاني).

١٥ - وفي فترة ما بين دورات الجمعية العامة، أجرى نائبا الرئيس مشاورات غير رسمية مكثفة مع وفود مختلفة. وتناول أيضا نائبا الرئيس في تلك المشاورات دور الفريق العامل في المستقبل. واقتُرح أن يناقش الفريق العامل في الجلسات العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين العلاقة بين عمل الفريق العامل وعملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي ذلك السياق يمكن للفريق العامل أن يتناول صراحة ولايته ووظائفه.

جيم – اعتماد تقرير الفريق العامل

١٦ – في اجتماعه الثالث المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر، نظر الفريق العامل في هذا التقرير واعتمده.

رابعا – التوصيات

١٧ – اختتم الفريق العامل أعماله للدورة الستين للجمعية العامة في اجتماعه الثالث المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأوصى الفريق العامل بمواصلة النظر في هذا البند في الدورة الحادية والستين للجمعية استنادا إلى العمل المنجز أثناء الدورات السابقة وبغية تيسير عملية التوصل إلى اتفاق عام. وتحقيقا لذلك الغرض، يوصي الفريق العامل بأن تعتمد الجمعية مشروع المقرر التالي:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ومقرراتها السابقة ذات الصلة بمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل المتصلة بمجلس الأمن،

”**وقد نظرت** في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، المنشأ عملا بقرارها ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عن مداولاته في أثناء الدورة الستين للجمعية العامة[١]،

”**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات[٢] وأعربوا فيه عن تصميمهم، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، على تكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه،

”**وإذ تشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التي أعرب فيها رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن وأوصوا بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله:

”(أ) **تحيط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن عن أعماله في أثناء الدورة الستين للجمعية العامة[١]؛

”(ب) **تلاحظ مع التقدير** مبادرة الرئيس لحفز مناقشة نشطة بشأن المواضيع الجوهرية المتصلة بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وتلاحظ في هذا الصدد المواضيع الستة التي ناقشها الفريق العامل؛

”(ج) **تحث** الفريق العامل على مواصلة بذل الجهود في أثناء الدورة الحادية والستين بهدف تحقيق تقدم في النظر في جميع المسائل ذات الصلة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن؛

”(د) **تقرر** أن يُنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة؛

”(هـ) **تقرر أيضا** أن يواصل الفريق العامل عمله، واضعا في الاعتبار التقدم المحرز في أثناء دورات الجمعية العامة من الثامنة والأربعين إلى الستين، مع الاستفادة من تجربة دورتها الستين وكذلك من الآراء التي يُعرب عنها في دورتها الحادية والستين، مع الأخذ في الحسبان الفقرة ١٥ من التقرير، وكذلك مراعاة المناقشة بشأن عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

”(و) **تقرر كذلك** أن يقدم الفريق العامل تقريرا إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الحادية والستين يتضمن أي توصيات يتم الاتفاق عليها“.

---

(١) يصدر فيما بعد في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٤٧ (A/60/47).

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

المرفق الأول

مقدمة أدلى بها أحد نائبي رئيس الفريق العامل يوم الخميس، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

أود أن أغتنم هذه الفرصة، وأوجّه الشكر بالنيابة عن السفير فرانك ماجور النائب الآخر لرئيس الفريق، وبالأصالة عن نفسي، إلى الرئيس إلياسون وكذلك إلى الدول الأعضاء لما أبدي من ثقة فينا وإيمان بنا بتعييننا لتولي هذين المنصبين.

وقد بدأنا، السفير ماجور وأنا، منذ نحو ثلاثة أشهر مضت، في ٢٦ كانون الثاني/يناير سلسلة من المشاورات الثنائية بشأن الأمور المحتمل أن يقوم بها الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الدورة الستين للجمعية العامة وبشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن بصفة عامة. وفي غضون فترة شهرين، تمكنّا من التكلم مع ما لا يقل عن ٥٨ وفدا، مستطلعين آراء نطاق واسع من المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك المجموعات الأخرى التي تتألف منها منظمتنا. وإننا نعتقد أن هذه المشاورات الواسعة النطاق والمتنوعة، وإن لم تضم الجميع، فإنها بلا شك شاملة وتمثيلية وزوّدتنا بقدر من الأفكار القيِّمة عن الطريقة التي ترغب بها الدول الأعضاء في المضي قدما في هذه الأمور في هذه اللحظة. وأود أن أتقاسم معكم باختصار بعض النتائج التي انبثقت عن مشاوراتنا.

حالة إصلاح مجلس الأمن

أكدت أولاً أغلبية الوفود أن إصلاح مجلس الأمن هو جزء لا يتجزأ من برنامج الإصلاح العام للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أعربت كثير من الوفود عن اعتقادها بأنه ينبغي ألا يُسمح لإصلاح المجلس أن يغطي على مناقشات وجهود الإصلاح الجارية في مجالات أخرى. وأعربت تلك الدول الأعضاء عن مخاوفها من أن تقلل المناقشات المكثفة بشأن إصلاح مجلس الأمن من أهمية القضايا الأخرى من قبيل مجلس حقوق الإنسان وإصلاح الأمانة العامة والإدارة، التي ترى تلك الدول أنها ينبغي أن تحظى بالأولوية في هذه الفترة من الزمن. وهكذا فعلى الرغم من تفاوت الدرجة التي توليها الوفود لأهمية إصلاح مجلس الأمن، فإن هذه المسألة لا تزال تجتذب قدرا كبيرا من الاهتمام، وحدثت في الواقع عدة تطورات في هذا المجال في الأسابيع والأشهر الأخيرة.

توسيع العضوية في مجلس الأمن

عند مناقشة جوهر التوسيع المحتمل للعضوية في المجلس، أشارت كثير من الوفود إلى التطورات المتصلة بتقديم مشروع القرار الذي أعدته مجموعة البلدان الأربعة، وقدمته ألمانيا والبرازيل والهند، في أوائل كانون الثاني/يناير. وأشارت مجموعة البلدان الأربعة صراحة إلى أنها تتوقع إجراء مشاورات غير رسمية في الجمعية العامة بكامل هيئتها أثناء الدورة الستين للجمعية العامة، تأخذ في الحسبان جميع المقترحات المتعلقة بهذه المسألة الهامة. كما أعربت أيضا عن استعدادها المستمر لأن تشارك في المناقشات الموضوعية مع الدول الأعضاء.

وكان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في الخرطوم في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير أحد التطورات الأخرى التي أبدى فيها عدد كبير من الدول الأعضاء تعليقاته في هذا الصدد. وترى وفود كثيرة، داخل وخارج المجموعة الأفريقية على السواء، أن الموقف الأفريقي يشكل أحد العناصر الحاسمة في إصلاح المجلس.

وكما تعلمون، قدمت الدول الأعضاء في مجموعة الدول التي تعرف بدول ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' مشروع قرار في دورة الجمعية العامة السابقة. وأشارت بعض الدول الأعضاء في تلك المجموعة إلى أنه ليس في نيّة المجموعة أن تعيد تقديم مشروع القرار في هذه اللحظة. وبصفة عامة، أصرت على موقفها بأن أي إصلاح للمجلس ينبغي أن يتم من القاعدة إلى القمة بهدف تحقيق أوسع قدر ممكن من توافق الآراء.

وأخيرا، أبدت عدة وفود تعليقات تشير إلى أنه ربما يكون الوقت قد حان الآن للبدء في النظر في اختيارات بديلة مرنة وممكنة. وأثار بعضها تساؤلات من قبيل: ''هل في وسعنا التغلب على الانقسام القائم بشأن توسيع العضوية الذي يشمل أعضاء جدد دائمين والتوسيع الذي يقتصر على مجرد أعضاء جدد غير دائمين؟ ''وهل يوجد حل وسط مقبول؟'' ''وهل يتعين علينا أن نجري أولاً مناقشة بشأن المعايير التي يجب توافرها في الدول الأعضاء المحتمل أن تنضم إلى عضوية المجلس؟'' ''وفي ضوء الإحجام العام عن توسيع سلطات حق النقض (الفيتو)، فكيف يمكن لهذا أن يتوافق مع معادلة توسيع العضوية عموما؟''.

ويثور في هذا الصدد سؤال بارز عن ''ما هو العدد المثالي لمقاعد مجلس الأمن؟''. والمسألة موضع الخلاف هنا هي ضرورة توسيع عضوية المجلس لكي يصبح أكثر تمثيلا ويتسع نطاق مشروعيته دون تقليل فعاليته وكفاءته. وتناولت بعض الوفود أيضا فكرة المقاعد الطويلة الأجل والمتجددة مع احتمال أن يقترن ذلك ببند لإجراء استعراض إلزامي. وأشار عدد من الوفود إلى إمكانية تخصيص مقاعد دائمة للمناطق على أن يُترك لهذه المناطق مسألة ترتيب شغل تلك المقاعد.

وعلّقت وفود قليلة بقولها إن أي اقتراح للإصلاح ينبغي أن يأتي من مصدر محايد وألا تكون بواعثه، في المقام الأول، هي آمال الحصول على مقعد دائم. ولم تناقَش حتى الآن هذه المسائل بأي قدر من التعمق.

أساليب عمل المجلس

فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، علّقت وفود كثيرة على المبادرة التي اتخذتها البلدان الخمسة التي قدمت مشروع قرار في ١٧ آذار/مارس. وأعرب عدد من البلدان عن تأييده لمشروع القرار الذي رأت البلدان أنه يأتي نتيجة سنوات كثيرة من المناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية.

ورغم تأييد بعض الوفود الأخرى لمضمون مشروع القرار، فقد أعربت عن رأي مفاده أن اتخاذ إجراء بشأن أساليب العمل سيبدد الضغوط من أجل توسيع العضوية. وأعربت عن تفضيلها لذلك لاتباع نهج شامل ومتكامل إزاء إصلاح مجلس الأمن. وأعربت بلدان أخرى، فضلا عن البلدان الخمسة ذاتها، عن رأي مفاده أن تناول أساليب العمل وتوسيع العضوية في إطار عمليتين مستقلتين ولكن متوازيتين، يمكن أن يحقق نتائج أفضل في كلا المجالين.

وأشار كثيرون إلى أن الدعم من جانب الأعضاء الدائمين سيكون حاسما لتنفيذ أي تعديلات في أساليب عمل المجلس. وأعربت بعض البلدان لذلك عن تفضيلها لإشراك الدول الدائمة العضوية إلى أقصى قدر ممكن، بينما أشارت في الوقت نفسه بلدان أخرى إلى أن الأمر متروك للجمعية العامة لتتخذ موقفا واضحا ومبنيا على المبادئ بشأن المسألة. والأحكام المتعلقة بحق النقض هي التي تتسبب في معظم الخلاف.

وفي تطور متصل بأساليب العمل، استُرعي انتباه نائبا الرئيس إلى أن مجلس الأمن عيّن اليابان لرئاسة الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن لمدة ستة أشهر. وأعربت اليابان، بهذه الصفة، عن عزمها على أن تتناول بطريقة شاملة الأعمال الداخلية لمجلس الأمن وكذلك اتصالات المجلس المفتوحة والشفافة مع الهيئات الأخرى.

العمل المتوقع أن يقوم به في المستقبل الفريق العامل المفتوح العضوية

ساد اتفاق واسع، وفقا لما أشار إليه الرئيس، على أنه سيكون من المفيد أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن أحدث التطورات في مجال إصلاح مجلس الأمن وذلك نظرا لأن آخر هذه المناقشات قد جرى في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أثناء

المناقشة المشتركة في الجمعية العامة بكامل هيئتها في الدورة الستين لتقرير مجلس الأمن وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية. وحيث أنه لم تسنح فرصة لإجراء مناقشة مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن التطورات التي حدثت منذ تلك المناقشة، فقد أعربت كثير من الوفود عن رأيها بأن جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية يمكن وينبغي أن تتيح فرصة من هذا القبيل. ومن شأن هذا التبادل للآراء، بكافة نواياه وأهدافه، أن يتيح للدول الأعضاء كلها فرصة للرد على المقترحات المطروحة عليها حتى الآن ويتيح بنفس الطريقة لمقدمي المقترحات المحتملين الحصول على رد فعل إزاء تلك المقترحات. ويرحب المقترحون ذاتهم بفرصة تلقي التعليقات على أساس أن هذه الممارسة لا تمثل بأي حال من الأحوال عملية تفاوضية بشأن تلك المقترحات.

وعلاوة على ذلك، تجنّبت الوفود فكرة مناقشة المجموعتين الأولى والثانية كمسألتين مستقلتين في سياق فريق العمل، نظرا لأن هاتين المجموعتين خضعتا لمعالجة كاملة في اجتماعات الفريق العامل في الدورات السابقة. ورفضت الوفود أيضا، في أغلبها، فكرة إجراء مناقشات محورها الموضوع أو المسألة كأساس لأنشطة الفريق العامل أثناء الدورة.

الخلاصة

في ضوء ما سبق، نتوقع إجراء تبادل ثري ومثير للاهتمام لكل جوانب جميع المقترحات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وستوجّه تعليقاتكم أثناء هذه الممارسة العمل الذي يبذل في الأسابيع والشهور المقبلة. وفي هذا السياق، ووفقا لما أشار إليه من قبل الرئيس إلياسون، ستحظى أيضا آراؤكم بشأن العمل المتوقع أن يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية في المستقبل بالترحيب وستكون مفيدة.

وختاما، أود أن أوجّه إليكم جميعا الشكر، مرة ثانية، بالنيابة عن السفير ماجور وبالأصالة عن نفسي لدعمكم وتعاونكم. وقد زوّدتنا المشاورات التي أجريت حتى الآن بمعلومات مفيدة للغاية ونتطلع إلى التعاون مع جميع الوفود، بأشكال مختلفة وفي منتديات متنوعة، سعيا وراء تحقيق الهدف الهام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وأشكركم على ما أبديتم من اهتمام.

المرفق الثاني

ملاحظات ختامية لنائبي الرئيس

يوم الخميس، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

النقاط الرئيسية للمناقشة

مقدمة

في الملاحظات الختامية لنائبي الرئيس:

- أعربا عن شكرهما لما حظيا عليه من تأييد وما أُعرب عنه من تمنيات طيبة.
- أعربا عن شكرهما للمساهمات البناءة في النقاش.
- علّقا على الطابع المفيد والشامل للمناقشة وعلى المشاركة الواسعة النطاق فيها، التي كان يمكن أن تكون أوسع نطاقا.
- علّقا على كثير من الجوانب التي جرى تناولها المتصلة بتوسيع العضوية وأساليب العمل.
- في أعقاب ما أشار إليه رئيس الجمعية العامة، أدليا ببعض الملاحظات الختامية بشأن جوهر المناقشة قبل المضي إلى الأمام.
- أشارا إلى أنه ليس من المقصود أن يكون الموجز شاملا وأن يغطي جميع ما قِيل، ولكن من المأمول أن يكون قد تناول النقاط الرئيسية التي أثيرت أثناء النقاش.

حالة إصلاح مجلس الأمن

- أُعرب عن تأييد واسع لإصلاح مجلس الأمن من جميع الجوانب وبين جميع المجموعات. ووفّرت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مبادئ توجيهية. ووفقا لما أشار إليه أحد الوفود فإن عدم اتخاذ إجراء لا يمثل خيارا مطروحا. وأشارت بعض الوفود بشكل أكثر تحديدا إلى أن اتخاذ إجراء ينبغي أن يجري أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.
- ورغم ما تردد عن ''السأم من مسألة الإصلاح''، فلم يُعرب أحد عن مخاوف من أن استمرار المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن سيهيمن على جهود الإصلاح الأخرى أو سيعرضها للخطر.

- وفي الواقع، أشار البعض إلى أن النجاح في إصلاح مجلس الأمن سييسر إحراز تقدم في مسائل الإصلاح الأخرى.
- وأُعرب عن رأي مفاده أن الإصلاح، المتعلق بتوسيع العضوية وأساليب العمل على السواء، ينبغي أن يتم بأوسع قدر ممكن من الاتفاق. ولا تزال هناك مناقشات جارية عن مدى اتساع نطاق الاتفاق. وبينما لم يستبعد البعض اللجوء إلى التصويت، اعترض عليه البعض الآخر.
- وأجريت مناقشة بشأن العلاقة بين توسيع العضوية وأساليب العمل. وفضّل البعض اتباع نهج شامل. بينما اعتبر البعض الآخر المسألتين منفصلتين ولهما طابع مختلف: فتوسيع العضوية حدث يتطلب تعديل الميثاق، في حين أن إصلاح أساليب العمل يمثل عملية مستمرة.

توسيع العضوية في مجلس الأمن

- يسود قدر كبير من الاتفاق في الرأي بشأن ضرورة توسيع العضوية. وأشارت العبارات الرئيسية المستخدمة على نطاق واسع إلى ضرورة جعل المجلس تمثيليا بقدر أكبر وضرورة زيادة مشروعية قرارات المجلس وضرورة تحسين تجسيده للحقائق الجغرافية السياسية والتنوع الجغرافي السياسي وتوازن القوى والاستقرار العالمي.
- ويرجع الاتفاق في الرأي إلى حد كبير إلى تزايد حجم الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن وتمتعه بسلطة أكبر وتناوله لنطاق أكبر من المواضيع ولاتساع نطاق تفسير السلام والأمن الدوليين. وتستلزم جميع هذه المطالب زيادة مشروعية المجلس.
- وفي هذا الصدد، أشار البعض أيضا إلى مسألة تعدي مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة.
- وتُعد زيادة فعالية المجلس هدفاً مشتركا للجميع. ولكن طرائق توسيع العضوية لا تزال قيد النقاش.
- وحاجج البعض بأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين هو وحده الذي سيغير ديناميات المجلس وسيحدث تغييرا حقيقياً.
- وكرر آخرون معارضتهم لأي شيء ينطوي على وضع دائم. ونُوقشت تعاريف مختلفة للمقصود بالوضع الدائم، شملت الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض،

والأعضاء الدائمين الذين لا يتمتعون بحق النقض، والمقاعد الدائمة المخصصة للمناطق. وفكرة المقاعد المتجددة ذُكرت أيضا.

- وأشارت عدة بلدان إلى ضرورة أخذ موقف الدول الصغيرة في الحسبان في أي نموذج لتوسيع العضوية.

- وكرر مقدمو مشاريع القرارات المختلفة، بشكل ملموس، ملامح مقترحاتهم. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة النظر في أفكار بديلة ولكن لم تقدم أي أفكار جديدة محددة. وظهرت مع ذلك بوادر مرونة.

أساليب عمل مجلس الأمن

- ساد اعتراف واسع النطاق بضرورة تكييف أساليب عمل مجلس الأمن لتناسب الظروف.

- ومن الضروري القيام بما يلي: (أ) إشراك بلدان من غير الأعضاء في مجلس الأمن في عمل المجلس؛ (ب) تعزيز المساءلة؛ (ج) زيادة الشفافية.

- وأصدرت اليابان بيانا بشأن أساليب العمل، باسم الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأعرب نائبا الرئيس عن تقديرهما لما حصلا عليه من معلومات متعلقة بالنهج الذي يتبعه مجلس الأمن.

- ويحظى أيضا بالترحيب ما أبداه الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من استعداد، على لسان رئيسه، للاستماع إلى الفريق العامل المفتوح العضوية والاستفادة من عمله. ولم تتقرر بعد طريقة تناول هذه المسألة بمزيد من التوسع وكيفية إجراء مزيد من الحوار في هذا الصدد.

- وعلّقت معظم الوفود على القرار المقدم من البلدان الخمسة، الذي رأت كثير من الوفود أنه تتويج لأعوام كثيرة من العمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأساليب عمل مجلس الأمن.

- واكتسب مضمون مشروع القرار المقدم من البلدان الخمسة دعما واسعا. ووفقا للمشار إليه من قِبل، فضل البعض اتباع نهج شامل. وأبدت بعض البلدان قدرا من التردد بشأن إجراء تصويت في هذا الصدد.

- وبالنسبة للقرار ذاته، طرحت بعض الوفود أفكارا ومقترحات إضافية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، شملت أفكارا متصلة بعقد مزيد من الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن وزيادة مشاركة البلدان المعنية.

بالنسبة لحق النقض (الفيتو)

- أشير إلى مسألة حق النقض بصورة مستقلة. وأكد عدد من الأعضاء إنها لا تزال تمثل مسألة حاسمة، بالنسبة لتوسيع نطاق العضوية وأساليب العمل على السواء.
- وتراوحت الآراء بين إلغاء حق النقض تماما وبين تقييد استخدامه.
- وأظهر النقاش إنها لا تزال تشكل نقطة خلاف.

العمل المتوقع في المستقبل

- كان النقاش مفيدا لجملة جهات منها رئيس الجمعية العامة ونائبي الرئيس في توجيه أعمالهم في المستقبل، وبالنسبة لمقدمي المقترحات المختلفة في تحديد الفرص المتاحة لمقترحاتهم، كما كان مفيدا بنفس القدر للأعضاء الأعم في تعميق فهمهم للمسألة وللاطلاع على أحدث ما استجد وما يؤلف وما يفصل بينهم.
- وتبين من النقاش، أن الوفود تؤيد استمرار مناقشة المسألة والمحافظة على حيويتها.
- وفي الوقت نفسه، سيتوقف إحراز أي تقدم ملموس على الإرادة السياسية.
- وساد اعتراف واسع النطاق بأن الفريق العامل المفتوح العضوية، وإن لم يكن منتدى للنقاش فقد أدى دورا مفيدا في النقاش والحوار (حتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦). وأفاد الفريق أيضا في إعداد أسس المناقشات التي دارت في منتديات أخرى.
- وأحاط رئيس الجمعية العامة ونائبا الرئيس إحاطة تامة بالتدخلات والتعليقات، وقدموا المقدمة التي تم إطلاعكم فيها على المشاورات الثنائية.
- وأشار نائبا الرئيس إلى أنهما سيتعاونان مع رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية لضمان إجراء مزيد من الحوار.
- وعلّق نائبا الرئيس بأن الأمر متروك للأعضاء وأنهما على استعداد لتلقي تعليقات ومقترحات.
- وسيستمر نائبا الرئيس في إجراء مشاورات ثنائية لتحديد أفضل طرق المضي قدما. وكان خيار عقد دورة أخرى خيارا مطروحا، مكنهما أيضا من مواصلة التكلم مع الوفود التي أعربت عن رغبتها في الرجوع إلى المسألة بعد التشاور مع مجموعاتها الإقليمية.

080906 080906 06-49408 (A)